قائمة الوسطاء

طريق صلاح سالم – أرض المعارض – مدينة نصر – القاهرة – ١١٥٦٢-مصر
تليفون/فاكس: ٤٩٤ ٥٥ ٢٤٠ ٢٠٢ +
بريد اليكتروني: Dispute-Settlement-Center@gafinet.org.eg

٢٠٢٦

الأستاذ الدكتور/ هاني سري الدين

المؤسس والشريك المدير – مكتب سري الدين وشركاه للاستشارات القانونية

يُعد الدكتور هاني سري الدين من أبرز القامات القانونية في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، وله إسهامات بارزة في مجالات التحكيم التجاري الدولي، وتسوية المنازعات، والقانون التجاري والمالي، بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ٣٠ عامًا على المستويين المحلي والدولي.

أسس الدكتور هاني سري الدين مكتب سري الدين وشركاه للاستشارات القانونية عام ٢٠٠٧، والذي يُصنف اليوم كأحد المكاتب الرائدة في مصر والمنطقة في مجالات قانون الأعمال، وأسواق المال، والاندماجات والاستحواذات، وتمويل المشروعات، إلى جانب امتلاكه فريقًا متخصصًا في التحكيم وتسوية المنازعات يتمتع بخبرة واسعة في القضايا المعقدة.

ويتمتع الدكتور هاني سري الدين بخبرة متميزة في **التحكيم الدولي والمؤسسي وغير المؤسسي**، حيث عمل كمحكم ومستشار قانوني في العديد من النزاعات الكبرى داخل مصر وخارجها، لا سيما تلك المرتبطة بالاستثمار، والمشروعات القومية، والبنية التحتية.

كما يملك خبرة عميقة في **تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية** من خلال التحكيم والتفاوض ووسائل التسوية البديلة(ADR) ، وشارك في تمثيل حكومات ومؤسسات مالية وشركات دولية في نزاعات ذات طابع معقد ومتعدد الأطراف.

وعلى الصعيد المؤسسي والتشريعي، شغل الدكتور هاني سري الدين عددًا من المناصب البارزة، من بينها عضو مجلس الشورى المصري، وأستاذ القانون التجاري والبحري بجامعة القاهرة، ورئيس سابق للهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة المصرية لسوق المال سابقًا). كما ساهم في تطوير عدد من التشريعات الاقتصادية المهمة في مصر، بما في ذلك قوانين الشركات، وأسواق المال، والمنافسة، والحوكمة، والاستثمار.

ويمتد نطاق خبرته ليشمل قانون الشركات، وأسواق المال، والتمويل البنكي، وتمويل المشروعات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وإعادة هيكلة الشركات والمعاملات الاستثمارية الكبرى، مما يجعله من أبرز الخبراء القانونيين في المنطقة في مجال الأعمال وتسوية المنازعات.

الأستاذ الدكتور/ خالد سري صيام

كلية الحقوق بجامعة عين شمس

مستشار وزير العدل للتطوير العدلي، ورئيس معهد الدراسات القضائية والقانونية بمملكة البحرين.

رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي لشركتي مصر للمقاصة والبريد للاستثمار.

محكم ووسيط مقيد لدى مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ومركز فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار

تخرج د. خالد سري صيام من كلية الحقوق بجامعة عين شمس بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف عام ١٩٩١، حيث كان الأول على دفعته طوال سنوات الدراسة الأربع، وحصل على دبلوم الدراسات العليا في كل من القانون الخاص والقانون الجنائي من نفس الكلية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، قبل أن يحصل على دكتوراه الدولة في القانون من فرنسا عام ٢٠٠١ بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف وطباعة الرسالة على نفقة الجامعة(Très Honorable avec félicitation du Jury) ، وتم تعيينه كمدرس بكلية الحقوق بجامعة عين شمس في فبراير ٢٠٠٢، كما تم اختياره كأستاذ زائر بجامعة جان مولان (ليون ٣) بفرنسا اعتباراً من العام الأكاديمي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

وخلال مسيرته الأكاديمية، ساهم د. صيام في تدريس مختلف فروع القانون الجنائي لمرحلتي الدراسة الجامعية والدراسات العليا، والإشراف على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه، كما شارك في تطوير البرامج الأكاديمية والعيادات القانونية بالكلية، إلى جانب مساهماته البحثية والنشر العلمي في مجالات القانون الجنائي والقانون المالي باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

وفي مجال فض المنازعات، يُعد د. خالد سري صيام من أبرز الخبرات المتخصصة في **التحكيم والوساطة وتسوية المنازعات الاستثمارية والاقتصادية**، حيث عمل كمحكم (محكم فردي وعضو هيئة تحكيم ورئيس هيئة تحكيم) في ١٢ قضية تحكيمية، كما عمل كوسيط مقيد لدى كل من مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ومركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار، وساهم في حسم العديد من النزاعات المالية والاقتصادية.

كما تولى أدواراً مؤسسية في مجال تسوية المنازعات والاستثمار، من خلال مساهمته في تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالاقتصاد والاستثمار، بما في ذلك المشاركة في إعداد وصياغة تشريعات اقتصادية وقوانين حاكمة للأنشطة المالية والاستثمارية، الأمر الذي عزز من خبرته العملية في بيئة المنازعات الاقتصادية المعقدة.

وعلى الصعيد الدولي، شارك د. صيام في تقديم المشورة لعدد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وساهم في دعم وتطوير أنظمة العدالة وتسوية المنازعات في عدد من الدول العربية والأفريقية، إلى جانب مشاركته في برامج تدريبية متخصصة للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين في مجالات العدالة الجنائية وآليات تسوية المنازعات.

كما ساهم في تطوير أدلة إجرائية ومناهج تدريبية حديثة في مجالات العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، بما يعزز من كفاءة منظومات العدالة والتقاضي.

ويجمع د. خالد سري صيام بين الخبرة الأكاديمية والقضائية والعملية في مجالات القانون الجنائي، والقانون الاقتصادي، وبشكل خاص **التحكيم والوساطة وتسوية المنازعات الاستثمارية**، مما يجعله من أبرز الخبرات القانونية المتخصصة في هذا المجال على المستويين الوطني والدولي.

.

الأستاذ الدكتور/ محمد صلاح الدين عبد الوهاب

الأستاذ الدكتور محمد صلاح الدين عبد الوهاب شريك رئيسي ورئيس مجموعات التحكيم الدولي، وعقود ومنازعات التشييد، والطاقة بمكتب ذوالفقار وشركاها للاستشارات القانونية والمحاماة، وأستاذ القانون الدولي الخاص وأستاذ فض المنازعات والقانون المقارن والقانون الإنجليزي بكلية الحقوق جامعة القاهرة. يُعد من أبرز الشخصيات الدولية في مجال **التحكيم الدولي وتسوية المنازعات عبر الحدود وقانون التشييد**.

يشغل الأستاذ الدكتور محمد عبد الوهاب عدداً من المناصب الدولية البارزة في مجال التحكيم وفض المنازعات، منها: رئيس المجمع الملكي للمحكمين المعتمدين (CIArb) لعام ٢٠٢٥، ورئيس جهاز فض المنازعات بغرفة التجارة الدولية(ICC) ، وعميد أكاديمية التحكيم الإفريقية، وعضو المجلس الإداري لمجلس التحكيم التجاري الدولي(ICCA) ، وعضو المجلس العلمي الأعلى لأكاديمية القانون الدولي بلاهاي، وعضو محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي.

وعلى مدار أكثر من عقدين، شارك في أكثر من ٢٨٠ قضية تحكيمية دولية بصفته رئيس هيئة تحكيم، محكماً منفرداً، محكماً مشاركاً، مستشاراً قانونياً وخبيراً، وذلك تحت مظلة كبرى المؤسسات الدولية مثلICC :، ICSID، LCIA، SIAC، DIAC، CRCICA، HKIAC، SCC، KIAC، BCDR، QICCA، LMAA، ADCCAC، ووفق قواعد الأونسيترال .(UNCITRAL) وتشمل خبرته قطاعات الإنشاءات، الطاقة، النفط والغاز، البنية التحتية، الاستثمار، التجارة الدولية، التمويل، الاتصالات، الطيران، التأمين، المشاريع المشتركة، الاندماج والاستحواذ، والسياحة والتكنولوجيا، بقيم مطالبات تتراوح بين عشرات الملايين إلى مليارات الدولارات.

وفي مجال **الوساطة وتسوية المنازعات بالطرق البديلة**، يُعد الأستاذ الدكتور محمد عبد الوهاب وسيطاً معتمداً لدى مركز التسوية الفعالة للمنازعات (CEDR)بالمملكة المتحدة، وشارك كوسيط في عدد من المنازعات التجارية والمهنية، كما عمل خبيراً ووسيطاً بمكتب الوساطة التابع للبنك الدولي لأكثر من ثماني سنوات، وشارك في العديد من أنشطة الوساطة والمحاضرات المتخصصة حول دور الوسيط والمحامي في تسوية المنازعات.

ويُعد من الرواد في ربط **التحكيم والوساطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتسوية المنازعات الإلكترونية**، وله حضور أكاديمي ومهني دولي واسع في هذا المجال.

كما يُعد من أبرز الفاعلين في مجال التحكيم الدولي وفق تصنيفات الدوريات العالمية المتخصصة، ويُعرف بخبرته العميقة في إدارة القضايا المعقدة متعددة الأنظمة القانونية، وقدرته على التعامل مع المنازعات عبر مختلف القوانين المدنية والعامة والشريعة الإسلامية.

ويجمع الأستاذ الدكتور محمد عبد الوهاب بين خبرة أكاديمية رفيعة وممارسة عملية واسعة في مجال **التحكيم الدولي والوساطة وتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية**، مما يجعله من أبرز الخبراء العالميين في هذا المجال.

الدكتور/ أحمد محمود درويش

الدكتور أحمد محمود درويش يُعد من الرواد في مجالات هندسة الحاسبات، والحوكمة، والتنمية الاقتصادية. حصل د. درويش على درجة الدكتوراه في هندسة الحاسبات من جامعة كاليفورنيا، ديفز بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨، كما نال العديد من الجوائز العالمية المرموقة، بما في ذلك جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الهندسية لعام ١٩٩٩، كما منحته سنغافورة جائزة أهم الشخصيات المؤثرة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٧، ونال ميدالية المسار الحياتي المتميز من جامعة كاليفورنيا، ديفز عام ٢٠١٧.

شغل الدكتور درويش العديد من المناصب العامة البارزة، منها وزير الدولة للتنمية الإدارية في مصر (٢٠٠٤-٢٠١١). وخلال تلك الفترة قاد مبادرات التحول الرقمي (الحكومة الإلكترونية)، والتطوير المؤسسى، والحوكمة على مستوى الدولة. وفي الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، شغل منصب رئيس الهيئة الاقتصادية لمنطقة قناة السويس، حيث وضع الأساس لأحد أكبر المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم، والتي تمتد على مساحة ٤٦١ كيلومترًا مربعًا وتضم ستة موانئ

وإلى جانب مناصبه الحكومية، يُعتبر الدكتور درويش مستشارًا عالميًا مرموقًا في مجالات الحوكمة، وتطوير السياسات، والنماذج المالية ونماذج الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. قام د. درويش بالكثير من الأعمال الاستشارية للعديد من المنظمات الدولية منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإيسكوا) والبنك الدولي والمفوضية الأوربية، فضلًا عن تقديم استشاراته المهنية المتخصصة للكثير من الوزارات والهيئات الحكومية والبنوك والشركات المصرية والعالمية العاملة في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا واوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعكس المسيرة المهنية للدكتور أحمد درويش مدى التزامه بالابتكار والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستوى العالمي.

طريق صلاح سالم – أرض المعارض – مدينة نصر – القاهرة – ١١٥٦٢-مصر
تليفون/فاكس: ٤٩٤ ٥٥ ٢٤٠ ٢٠٢ +
بريد اليكتروني: Dispute-Settlement-Center@gafinet.org.eg

الأستاذ الدكتور/ إسماعيل سليم

الأستاذ الدكتور/ سليم يشغل حالياً منصب مدير المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة(CRCICA) ، ورئيس الاتحاد الدولي لمؤسسات التحكيم التجاري(IFCAI) ، ورئيس فرع مصر للمعهد المعتمد للمحكمين(CIArb) ، ونائب رئيس الجمعية الإفريقية للتحكيم (AfAA).حصل على درجة الدكتوراه في القانون بامتياز مع مرتبة الشرف العليا من جامعة بورغون عام ٢٠٠٩، كما حصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة من المدرسة الوطنية للإدارة (ENA) عام ٢٠٠١. بدأ مسيرته المهنية كوكيل نيابة وقاضٍ خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٩، ثم انتقل إلى ممارسة المحاماة كشريك في مكاتب محاماة مرموقة حتى عام ٢٠١٦. ويعمل منذ عام ٢٠١١ أستاذاً للقانون الدولي الخاص والتحكيم وتسوية المنازعات البديلة بكلية الحقوق – السوربون بالقاهرة (جامعة باريس ١)، كما أنه مدرب معتمد ضمن قائمة معهد المحكمين المعتمدين .(CIArb) يتم تعيينه بانتظام كمحكم في العديد من القضايا المؤسسية والتحكيمية وفق قواعد متعددة تشمل ICC و CASو DIFC-LCIAو DIACو ADCCACو BCDRوLAMC، وتطبق في هذه القضايا قوانين متعددة من بينها القانون المصري والإنجليزي والإماراتي والقطري والسعودي والبحريني والكويتي والعراقي واللبناني وقانون مركز دبي المالي العالمي. كما أنه مُدرج في قوائم المحكمين لدى CIETACو BAC/BIACفي مجال التحكيم الاستثماري الدولي، وقد عمل كخبير قانوني في قوانين مصر وليبيا والكويت في إجراءات دولية، وتم تعيينه أيضاً ضمن اللجنة الاستشارية لمحكمة الصين التجارية الدولية التابعة للمحكمة الشعبية العليا في الصين. وقد تم تصنيفه ضمن دليل Legal 500 لعام ٢٠١٦ كأحد الشخصيات القانونية الرائدة، وكذلك ضمن دليل Who's Who Legal لعام ٢٠٢٣ كأحد أبرز خبراء التحكيم في مصر، وهو وسيط معتمد من مدرسة لندن للوساطة، ويتحدث العربية والإنجليزية والفرنسية بطلاقة بالإضافة إلى معرفة أساسية باللغة الصينية.

الأستاذ/ أحمد أبوهندي

أحمد سعد الدين عبده أبوهندية محامٍ بالنقض وخبير قانوني يتمتع بخبرة مهنية تتجاوز ٣٠ عاماً في مجالات القانون التجاري والاستشارات القانونية وتسوية المنازعات.

يُعد من المتخصصين في **التحكيم والوساطة وتسوية المنازعات بالطرق البديلة(ADR)** ، مع خبرة ممتدة في دعم وتسوية النزاعات التجارية والاستثمارية، والتركيز على آليات **الوساطة كوسيلة فعّالة وسريعة** لحل النزاعات بما يحافظ على العلاقات التعاقدية ويقلل من اللجوء إلى التقاضي، ويعزز استمرارية الأعمال.

يشغل عضوية عدد من مجالس إدارات شركات ومؤسسات اقتصادية، من بينها شركات مقيدة بالبورصة المصرية، كما يشارك في مجالس أمناء مؤسسات تعليمية مرموقة، بما يعكس حضوره المؤسسي في القطاعات الاقتصادية والتعليمية.

يمتاز بخبرة واسعة في الحوكمة القانونية وإدارة النزاعات المعقدة، مع اهتمام خاص بتطوير وتعزيز دور **الوساطة كأداة رئيسية في تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية** داخل بيئة الأعمال الحديثة.

IDSC
INVESTORS DISPUTE SETTLEMENT CENTER
مركز تسوية منازعات المستثمرين

الأستاذ/ جمال أبو علي

يُعد الأستاذ محمد جمال أبو علي من أبرز الخبراء القانونيين في مصر في مجالات **التحكيم التجاري الدولي، وتسوية المنازعات، والقانون البحري**، ويمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من عدة عقود في العمل القانوني والاستشاري داخل مصر وعلى الصعيد الدولي.

تخرج الأستاذ محمد جمال أبو علي في **كلية الحقوق**، وتلقى دراساته وتكوينه القانوني في مجالات القانون التجاري والبحري والتحكيم، مع اهتمام متخصص بتسوية المنازعات الدولية وآليات الحلول البديلة للنزاعات(ADR) ، بما في ذلك الوساطة والتحكيم.

يشغل منصب **الشريك الأول (Senior Partner)** في مكتب أبو علي للمحاماة، وهو أحد المكاتب الرائدة والمتخصصة في **القانون البحري والتجاري** في مصر والمنطقة منذ تأسيسه عام ١٩٥٢، حيث يضطلع المكتب بدور بارز في تقديم الاستشارات القانونية للشركات المحلية والدولية في قطاعات النقل البحري والتجارة والتأمين البحري.

يمتلك الأستاذ محمد جمال أبو علي خبرة واسعة في **التحكيم وتسوية المنازعات**، حيث شارك في إدارة وتسوية العديد من القضايا والنزاعات التجارية والبحرية المعقدة، كما يمثل أطرافًا متعددة في قضايا التحكيم أمام هيئات محلية ودولية، إلى جانب تقديم الاستشارات القانونية في النزاعات ذات الطابع الدولي.

كما يتمتع بخبرة متخصصة في **القانون البحري، وعقود النقل، والتأمين البحري، والنزاعات المرتبطة بالموانئ والملاحة الدولية**، إلى جانب دوره في دعم حلول التسوية الودية والوساطة كوسائل فعالة لتسوية النزاعات التجارية.

ويمثل الأستاذ محمد جمال أبو علي نموذجًا للخبير القانوني المتخصص في **التحكيم البحري والتجاري وتسوية المنازعات الدولية**، مع سجل مهني طويل في دعم وتطوير الممارسة القانونية في مجالات التجارة والنقل البحري.

الأستاذ الدكتور المهندس / أحمد فتحي والي

بخلفية **هندسية وقانونية، د. والي** شريك بمكتب والى للتحكيم وإدارة العقود وله خبرة أكثر من ثلاثين عاماً في إدارة عقود التشييد وإعداد وتقييم المطالبات في مصروالشرق الأوسط.

منذ عام ٢٠١٠، أصبح د. والي وسيطًا ومدربًا معتمدًا لدى مركز حل النزاعات الفعال (CEDR) في لندن. وقد توسط في العديد من النزاعات، وله سجل حافل بالنجاحات في التوصل إلى تسويات ودية بين المتنازعين.

كما عمل كمحكم وخبير وممثل لطرف في العديد من المنازعات الخاصة والمؤسسية بموجب قواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة، غرفة التجارة الدولية بباريس (ICC)، ومركز دبي المالي العالمي / محكمة لندن للتحكيم الدولي بدبي.

د. والي زميل المجمع الملكى للمحكمين بلندن (CIArb)، وعضو بمحكمة التحكيم الدولية (مجموعة التحكيم العربي) غرفة التجارة الدولية بباريس (ICC)، وعضو بالمجلس الدولي للتحكيم التجاري (ICCA)، كما أنه مدرب معتمد مؤقت من الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشارين (FIDIC)، ومراجع لعقود الفيديك ٢٠١٧، وخبير معتمد بمركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للإستثمار- مصر (GAFI)، ومحكم معتمد من وزارة العدل المصرية، وعضو بلجنة المجمع الملكي للمحكين بلندن (فرع مصر)، وعضو باللجنة التي صاغت قواعد مجلس تسوية المنازعات مركز القاهرة السارية اعتبارًا من ١ أغسطس ٢٠٢١م.

د. والي حاصل على **بكالوريوس الهندسة وليسانس الحقوق من جامعة القاهرة**، ماجستير إدارة المشروعات من جامعة ستيفتس بنيو جيرسي – الولايات المتحدة الأمريكية، دكتوراة فى الفلسفة من جامعة فيرجينيا تك - الولايات المتحدة الأمريكية، ودبلوم التحكيم التجاري الدولي من المجمع الملكي للمحكمين، جامعة أوكسفور، ويعمل حاليا أستاذ مساعد بكلية الهندسة بجامعة حلوان، و أستاذ مساعد زائر بقسم هندسة التشييد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فى مجال إدارة العقود والمناقصات والمطالبات وطرق فض المنازعات، وله العديد من الأبحاث المنشورة بالولايات المتحدة الامريكية وكندا وإنجلترا وسنغافوره وتركيا ومصر.

النائب / إيهاب الطماوي

النائب إيهاب الطماوي هو شخصية قانونية وبرلمانية بارزة في مصر، يشغل عدة مناصب مهمة في الحياة التشريعية والسياسية، منها:

المناصب الحالية:

-وكيل لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب المصري.

-رئيس اللجنة الفرعية لصياغة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد (أحد أكبر مشروعات القوانين في تاريخ البرلمان المصري).

-عضو مجلس أمناء الحوار الوطني (تم اختياره في فبراير ٢٠٢٥).

-أمين الشؤون البرلمانية المركزية بحزب مستقبل وطن (وهو الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان).

أدوار سابقة:

-عضو اللجنة المصغرة لصياغة التعديلات الدستورية ٢٠١٩، التي أُقرت باستفتاء شعبي.

أبرز إنجازاته:

-قاد جهودًا تشريعية واسعة لتعديل وتطوير قوانين العدالة الجنائية، وخاصة قانون الإجراءات الجنائية.

-شارك في حوارات موسعة مع أطراف سياسية وقضائية وقانونية لتطوير البنية القانونية في مصر بما يتماشى مع الدستور واستراتيجية حقوق الإنسان.

-يُعرف بأسلوبه التوافقي، وقدرته على إدارة حوارات معقدة داخل البرلمان وخارجه.

شخصيته تجمع بين خلفيته القانونية العميقة ودوره السياسي البارز داخل حزب الأغلبية، ما يجعله من الوجوه

طريق صلاح سالم – أرض المعارض – مدينة نصر – القاهرة – ١١٥٦٢-مصر
تليفون/فاكس: ٤٩٤ ٥٥ ٢٤٠ ٢٠٢ +
بريد اليكتروني: Dispute-Settlement-Center@gafinet.org.eg

الأستاذ/ أشرف عبدالعزيز

الأستاذ/ أشرف عبدالعزيز هو محامٍ بالنقض يتمتع بخبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٥ عاماً في مجال المحاماة والاستشارات القانونية. يمتلك خبرة واسعة في الترافع وإدارة القضايا المعقدة، مع تركيز خاص على القضايا ذات الطابع التجاري والمدني والجنائي، وتمثيل العملاء أمام مختلف درجات التقاضي.

يُعد من الأسماء البارزة في المجال القانوني، حيث شارك في العديد من القضايا المهمة وقدم استشارات قانونية لعدد من الأفراد والشركات، مع قدرة متميزة على التحليل القانوني وصياغة المذكرات القانونية والدفاع أمام المحاكم بكفاءة عالية.

يمتاز الأستاذ/ أشرف عبدالعزيز بالاحترافية والدقة في العمل، إلى جانب التزامه بأعلى معايير النزاهة المهنية، مما أهّله ليكون من المحامين الموثوق بهم في الساحة القانونية المصرية، مع سجل مهني حافل بالإنجازات والخبرة الممتدة عبر أكثر من ربع قرن في ممارسة المهنة.

IDSC
INVESTORS DISPUTE SETTLEMENT CENTER
مركز تسوية منازعات المستثمرين

الأستاذ/ حازم عبد الغفار رزقانة

حازم رزقانة هو الشريك الإداري لشركة رزقانة وشركاه، رزقانة متخصص في التحكيم والتقاضي، مع التركيز على الإجراءات التي تسعى للحصول على الاعتراف بقرارات التحكيم والأحكام الأجنبية وتنفيذها، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية والمالية، وتمويل الطائرات، وعمليات الدمج والاستحواذ، والمنافسة، والأوراق المالية، والعلامات التجارية وبراءات الاختراع. كما يركز على العديد من القطاعات من بينها التكنولوجيا والإعلام والاتصالات، والطيران، والإنشاءات، والفندقة، والعقارات، والنفط والغاز، والطاقة المتجددة. وقد قدم المساعدة والتمثيل لعدد من شركات Fortune 500 والشركات متعددة الجنسيات في صفقات عالية القيمة، كما تتم دعوته باستمرار للمساهمة في صياغة ومراجعة وتعديل القوانين، حيث سبق له المشاركة في تعديل قانون الاتصالات، وقانون البنوك، وقواعد الاستحواذ بموجب قانون سوق رأس المال، وقانون الوساطة، وتعديلات قانون المنافسة وقانون التحكيم. وقبل تأسيسه لشركة رزقانة وشركاه، أمضى ٢٨ عامًا في مكتب محاماة دولي في مكاتبه بالرياض والقاهرة، حيث كان يرأس قسم تسوية المنازعات، وقسمي الطيران والملكية الفكرية، كما شغل منصب رئيس مشارك للقسم المصرفي والمالي بمكتب القاهرة، بالإضافة إلى عمله لعدة سنوات كمستشار وعضو مجلس إدارة لاثنين من أكبر البنوك في مصر. كما عمل كمستشار ومحامٍ في العديد من تحكيمات حرة ومؤسسية، بما في ذلك منازعات تجارية ومنازعات استثمار دولي عالية القيمة، ويتم تعيينه بانتظام كمحكم، سواء كرئيس هيئة تحكيم أو محكم فرد أو محكم معين من الأطراف، في تحكيمات دولية متعددة سواء كانت حرة أو مؤسسية، بما في ذلك غرفة التجارة الدولية(ICC) ، والمركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة(CRCICA) ، ومركز دبي للتحكيم الدولي(DIAC) ، واتحاد السويسري في لندن، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي .(UNCITRAL) وهو مدرج في قائمة محكمي المركز السعودي للتحكيم التجاري(SCCA) ، وعضو في المعهد المعتمد للمحكمين (CIArb)، ووسيط معتمد لدى مركز تسوية المنازعات الفعال(CEDR) ، كما أنه عضو في جمعية تعليم الطيران والموارد والمعلومات للمحامين الأفارقة(AERIAL) ، وجمعية حماية المنافسة في مصر(AFPOC) ، والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية(AIPPI) ، والجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية.(AEPPI)

طريق صلاح سالم – أرض المعارض – مدينة نصر – القاهرة – ١١٥٦٢-مصر
تليفون/فاكس: ٤٩٤ ٥٥ ٢٤٠ ٢٠٢ +
بريد اليكتروني: Dispute-Settlement-Center@gafinet.org.eg

الأستاذ/ خالد أبو هيف

العضو المنتدب – شركة الملتقى العربي للاستثمارات(AMIC) و نائب رئيس مجلس الإدارة – مستشفيات دار الفؤاد، وعضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الائتمان – شركةAT Lease ، وعضو مجلس الإدارة – شركة بيرفكت سبيننج

يُعد السيد خالد أبو هيّف من القيادات البارزة في قطاع الاستثمار والخدمات المالية، ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من عشرين عامًا في الأسواق المالية وأسواق المال. يشغل منذ عام ٢٠١١ منصب العضو المنتدب لشركة الملتقى العربي للاستثمارات(AMIC) ، وهي شركة مدرجة في البورصة المصرية.

كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في مستشفيات دار الفؤاد، وهو أيضًا عضو اللجنة التنفيذية و لجنة المراجعة ورئيس لجنة التعويضات والموارد البشرية بالشركة.

بالإضافة إلى ذلك، يشغل السيد خالد عضوية مجلس الإدارة ورئاسة لجنة الائتمان في شركة AT Lease (المدرجة بالبورصة المصرية)، وعضوية مجلس إدارة شركة بيرفكت سبيننج.

وقد شغل مناصب قيادية سابقة منها:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي – شركة AT المالية القابضة (بنك استثمار متوافق مع الشريعة الإسلامية)
- العضو المنتدب – شركة CIBC للوساطة المالية
- عضو مؤسس بمجلس إدارة شركة CI كابيتال، حيث ساهم في تأسيس وتطوير قطاعات الاستثمار البنكي، وإدارة الأصول، والبحوث

كما شغل عضوية مجالس إدارات في:

- الجمعية المصرية للأوراق المالية(ECMA)
- الشركة المتحدة للاستثمارات والتطوير العقاري
- شركة اليسر لتحلية وتنقية المياه
- شركة الربيع و الشركة العربية للدواجن

الشهادات المهنية:

- شهادة الاندماج والاستحواذ – معهد نيويورك للتمويل
- متخصص في الملكية الخاصة – الأكاديمية الدولية للأعمال والإدارة المالية – دبي
- مفاوض محترف – يوروموني، لندن
- برنامج الحوكمة المؤسسية – كلية وارتون للأعمال.

الدكتور/ شريف النجيحي

الدكتور شريف النجيحي هو وسيط دولي، وقاضٍ استئناف، وأكاديمي قانوني يتمتع بخبرة واسعة في تسوية المنازعات عبر الحدود، حيث أدار أكثر من ٥٠٠ قضية وساطة في مصر، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

حاصل على منحة فولبرايت وتشيفنينج

و درجه الدكتوراه من جامعة ستراثكلايد في الوساطة من اسكتلندا ودرجة الماجستير في وتسوية المنازعات من جامعة بيبردين بكاليفورنيا

وهو عضو في لجنة الوساطة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ويدرّس في مؤسسات أكاديمية مرموقة في مصر (مثل الجامعة البريطانية)، والمملكة المتحدة، ودول أخرى.

شارك في تأليف أول قاموس إنجليزي–عربي لمصطلحات الوساطة والتفاوض، بالإضافة إلى كتاب أكاديمي تأسيسي باللغة العربية في مجال الوساطة.

كما يعمل الدكتور النجيحي مستشارًا دوليًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في كل من مالاوي وسريلانكا والعراق، وقدم استشارات لحكومات منها وزارة العدل السعودية في مجالات السياسات وبناء القدرات في الوساطة

IDSC
INVESTORS DISPUTE SETTLEMENT CENTER
مركز تسوية منازعات المستثمرين

الأستاذ/ عادل الخولي

الأستاذ/ عادل الخولي هو محامٍ ومستشار قانوني يتمتع بخبرة قانونية ممتدة في مجالات القانون التجاري وتسوية المنازعات، مع تركيز بارز على **الوساطة والتحكيم التجاري الدولي** .وهو شريك في مكتب الخولي للمحاماة، ويمارس عمله في مختلف مجالات القانون التجاري والمدني والاستثماري، مع خبرة واسعة في إدارة وتسوية النزاعات المعقدة.

يُعد الأستاذ/ عادل الخولي من الخبراء المعتمدين في **الوساطة وتسوية المنازعات**، حيث يعمل ك **وسيط ومدرب وساطة معتمد في مصر وخارجها**، معتمداً من مركز تسوية المنازعات الفعالة في المملكة المتحدة(CEDR) ، إلى جانب اعتماده كوسيط لدى كل من **الهيئة العامة للاستثمار (GAFI) ومركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي(CRCICA)** ، وهو ما يعكس مكانته في مجال تسوية النزاعات البديلة .

يمتلك خبرة عملية واسعة في **التحكيم التجاري الدولي** وتمثيل الأطراف في النزاعات الاستثمارية والتجارية، بالإضافة إلى خبرة في صياغة بنود التحكيم، والتفاوض، وإدارة إجراءات تسوية النزاعات قبل وأثناء التحكيم. كما يشارك بشكل فعال في دعم الحلول الودية للنزاعات من خلال الوساطة كبديل فعال للتقاضي التقليدي.

إلى جانب ذلك، يشارك في التدريب ونقل الخبرات في مجال الوساطة والتحكيم، ويساهم في تطوير ممارسات تسوية المنازعات في المنطقة من خلال عمله الأكاديمي والمهني .

يمتلك مكتب الخولي للمحاماة خبرة ممتدة في مجالات التحكيم، وتسوية المنازعات، والاستثمار، والتجارة الدولية، مما يعزز من خبرة الأستاذ/ عادل الخولي العملية في إدارة القضايا ذات الطابع الدولي والمعقد

IDSC
INVESTORS DISPUTE SETTLEMENT CENTER

طريق صلاح سالم – أرض المعارض – مدينة نصر – القاهرة – ١١٥٦٢-مصر
تليفون/فاكس: ٤٩٤ ٥٥ ٢٤٠ ٢٠٢ +
بريد اليكتروني: Dispute-Settlement-Center@gafinet.org.eg

الأستاذ/ عماد الشلقاني

التحق عماد الشلقاني بالمكتب كمستشار قانوني في عام 1989. وبصفته شريك رئيسي بالمكتب وعضو اللجنة التنفيذية القائمة على إدارة المكتب أسند للسيد/ شلقاني رئاسة قسم العقود والفتاوى بالمكتب الذي يدير مجموعة من المحامين في تخصصات مختلفة القائمين على إعداد وتجهيز خدمات قانونية وآراء قانونية لعملاء متعددي الجنسيات ومحليين.

مارس السيد/ شلقاني لأكثر من عشرين عاماً وتخصص في مشروعات التمويل الكبرى، الصناعية، والمعاملات التجارية، وقام بمناقشة والمداولة في العديد من العقود الدولية، صياغتها وإتمام التعاقد بشأنها واستكمال أهم الشراكات الأجنبية للأعمال في مصر. كما مارس في مختلف التخصصات القانونية ويشمل ذلك دون حصر الاكتتاب العام، التمويل، الاندماج، الاستحواذ، إعادة الهيكلة، وتسويات المنازعات.

كان عماد من المعدين الرئيسيين الذين قاموا بصياغة قوانين اتحاد الصناعات وشارك في إعداد مشروع قانون الصناعة الموحد. ويتحدث عماد اللغة العربية والانجليزية ويحمل ليسانس حقوق جامعة الإسكندرية وبكالوريوس تجارة جامعة المنصورة وبكالوريوس سياحة وإدارة مكاتب سياحية جامعة القاهرة، ودبلوم إدارة الموارد البشرية جامعة القاهرة.

الخبرة:

يتخصص عماد في مشروعات البنية التحتية على نطاق كبير شاملة المشروعات الخدمية العامة المنفذة عن طريق مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص. وقد شارك وعاون في إعداد ومناقشة المناقصات الدولية للهيئات العامة وقام بإعداد برامج وهيكلة المشروعات التمويلية الكبرى وتمويلها، ولديه خبرة ومعرفة بالقوانين الإدارية ومراحل مشروعات مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص. كما يتمتع بخبرة واسعة في **تسوية المنازعات والوساطة والتحكيم** في الصفقات الكبرى وأعمال المقاولات والخدمات العامة والبنية التحتية.

ويقوم عماد وبصفة منتظمة ودورية بتقديم الآراء القانونية والفتاوى للهيئات العامة والإدارية والشركات الخاصة ورجال الأعمال والمستثمرين في مجالات الاستحواذ والاندماج والأعمال التجارية بما في ذلك أعمال شراء الأسهم والتعاملات العقارية والتأجير التمويلي والمرافق العامة وإعداد الأنظمة الرئيسية واللوائح وإعادة هيكلة الشركات، بالإضافة إلى **تمثيل الأطراف في إجراءات الوساطة والتحكيم وتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية**.

كما قام بتمثيل ومساندة العديد من الكيانات الدولية والمحلية في صفقات كبرى، وكان له دور بارز في التفاوض والصياغة في مشروعات البنية التحتية والعقود الحكومية، مع خبرة ممتدة في إدارة وتسوية النزاعات الناشئة عنها عبر آليات **الوساطة والتحكيم**.

الدكتور/ عمرو عادل عباس

الدكتور عمرو عباس شريك بمكتب معتوق بسيوني وحناوي ورئيس قسمي التحكيم والمنافسة به. وعلى مدار الأربع وعشرين سنة الماضية، شارك فيما يزيد عن ٩٠ قضية تحكيمية خاضعة لقوانين مختلفة، منها أبو ظبي والجزائر ودبي ومصر وفرنسا وألمانيا ولبنان وماليزيا وقطر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وذلك أمام العديد من مراكز التحكيم منها مركز أبو ظبي للتوفيق والتحكيم التجاري ومحكمة التحكيم الرياضي ومركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ومركز دبي للتحكيم الدولي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي بدبي وغرفة التجارة الدولية والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ومحكمة التحكيم الدائمة ، بالإضافة إلى التحكيم الحر. كما عمل الدكتور عباس كمحكم ورئيس هيئة تحكيم و كخبير في العديد قضايا التحكيم التجاري الدولي وتحكيم الاستثمار أمام مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي ومركز أبو ظبي للتوفيق والتحكيم التجاري وغرفة التجارة الدولية ومركز دبي للتحكيم الدولي ومحكمة التحكيم الدائمة. ويعمل الدكتور عباس أيضًا كخبير في البنك الدولي في مجال المنافسة في المنطقة.

وقد عمل الدكتور عمرو عباس من قبل في مكتب White & Case LLP، وفي البنك الدولي بواشنطن، وفي مكتب شرقاوي وسرحان ومكتب إبراشي ودرماركار بالقاهرة. كما عمل مستشارًا لجهاز حماية المنافسة المصري.

ويقوم الدكتور عمرو عباس بالتدريس بجامعة القاهرة. وهو أستاذ زائر بماجيستير القانون والاقتصاد بالبرنامج المشترك بين جامعة هامبورج وجامعة القاهرة.

والدكتور عمرو عباس زميل المجمع الملكي البريطاني للمحكمين، وعضو عن اللجنة الوطنية لمصر بغرفة التجارة الدولية.

وقد حصل الدكتور عمرو عباس على ليسانس الحقوق مع مرتبة الشرف من كلية الحقوق جامعة القاهرة (قسم اللغة الإنجليزية)، وحصل على ماجيستير من جامعة القاهرة، وعلى ماجيستير من كلية القانون بجامعة جورج واشنطن، وعلى الدكتوراة من مركز دراسات القانون التجاري بكلية كوين ماري جامعة لندن.

الأستاذ/ عمر هاريدي

محامٍ بالنقض، وعضو مجلس النقابة العامة للمحامين، كما شغل منصب وكيل مجلس النقابة العامة للمحامين، وشارك في العمل النقابي والقانوني داخل نقابة المحامين بما يعكس خبرة ممتدة في العمل المهني والمؤسسي. كما أنه عضو لجنة الإصلاح التشريعي، حيث يساهم في مناقشة وتطوير التشريعات ذات الصلة بالعدالة والمنظومة القانونية.

وعلى الصعيد الرياضي والإداري، يشغل منصب رئيس الاتحاد المصري للدراجات النارية، وعضو مجلس إدارة نادي الزمالك، بما يعكس امتداد نشاطه إلى العمل الرياضي والإداري إلى جانب عمله القانوني والنقابي.

IDSC
INVESTORS DISPUTE SETTLEMENT CENTER
مركز تسوية منازعات المستثمرين

الأستاذه/ فاطمه إبراهيم

أ. فاطمة إبراهيم استشارية دولية لدى العديد من الجهات ومن بينها مجموعة البنك الدولي في ما يخص قطاع العدالة، المناطق الصناعية، سياسات الاستثمار، الإفلاس، والتحول الرقمي والنساء والأعمال والقانون والوساطة، وتبدي الرأي لمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي فيما يخص شؤون الوساطة، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال حوكمة البيانات، إضافة إلى عملها كوسيط ومدرب على الوساطة. ولديها خبرة واسعة في تصميم وتنفيذ مشاريع الإصلاح القانوني، إدارة المشاريع، التنمية الدولية، المحاماة، الوساطة التجارية، بالإضافة إلى عدد من المؤلفات الخاصة بالوساطة باللغة العربية والإنجليزية. وتشمل خبرتها في الوساطة دول عدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وذلك على صعيد السياسة التشريعية، والتدريب، ورفع الكفاءة، والندوات، والقيام بدور الوسيط.

وشغلت منصب كبير متخصصي القطاع الخاص بمجموعة البنك الدولي والتي قامت فيها بمراجعة العديد من التشريعات التجارية وتصميم مشاريع تنموية في مصر والشرق الأوسط خاصة بالوساطة التجارية، الإفلاس، سياسات الاستثمار، السياسات الصناعية، والمنافسة.

ولديها عقد من الخبرة في مجال المحاماة حيث مارست في مكتبين رائدين بمصر التحكيم التجاري الدولي وتحكيم منازعات الاستثمار والقضايا التجارية والعقود التجارية، وشملت عدة مواضيع من ضمنها التشييد، الطاقة، التكنولوجيا، الإعلام، الاستثمار، الفنادق، الرياضة والتوزيع.

واعتمدت كوسيط ومدرب على الوساطة من قبل مركز تسوية المنازعات الفعالة (سيدر – لندن). وهي أيضاً عضو Restorative وحصلت أيضاً على شهادة ممارسة العدالة التصالحية من Chartered Institute of Arbitrators London ، ومعتمدة كمدرب وساطة الجزء الأول من Chartered Institute of Arbitrators – Now بخصوص الطريق السريع لاعتماد الأعضاء الجدد من ذات المعهد. وتصمم برامج تدريبية وتوعية للوساطة لدى مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، وتدرب العديد من القطاعات عليها.

وحصلت على ليسانس الحقوق من جامعة السوربون بفرنسا ومعادلته من جامعة القاهرة، وماجستير إدارة الأعمال من المدرسة العليا للدراسات التجارية التطبيقية، وماجستير القانون الدولي والمقارن من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وحاصلة أيضاً على شهادة حماية الطفل من جامعة الأبحاث التطبيقية والتنمية وشهادة البوليفاجال ٠١ من معهد البوليفاجال.

وتهتم بمجال المدافعة والتوعية عن آثار التحرش الجنسي الذي تعرضت له السيدات في الطفولة، وأسست منصة "نَوِّر الصمت" في مارس ٢٠٢٢ والتي تعالج فيها الموضوع عن طريق التوعية والفن، ونشرت مع العديد من المؤلفين كتاب عن الموضوع حاصل على جائزة دولية، إضافة إلى معرض فني يتناول الموضوع

الأستاذ/ رشيد فهمي كرامي

محام وشريك مؤسس في مكتب رشيد فهمي كرامي للمحاماة والاستشارات القانونية في طرابلس - لبنان.

- مدرب ووسيط دولي معتمد لدى عدد من المراكز المحلية والعالمية منها مركز التسوية الفعالة للنزاعات CEDR منذ عام ٢٠١٠، ومركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري.
- زميل معهد المحكمين في لندن Chartered Institute of Arbitrators.
- وضع عدة مشاريع قوانين أبرزها مشروع قانون الوساطة القضائية الذي أقر من مجلس النواب اللبناني في ٢٠١٨. كما تولى وضع قواعد عدة مراكز منها مركز الوساطة والتحكيم في نقابة المحامين في طرابلس وفي نقابة المهندسين في طرابلس. بالإضافة الى إعداد عدد من الدراسات القانونية والمتعلقة بالتحكيم والوساطة والوسائل البديلة لحلّ النزاعات.

IDSC
INVESTORS DISPUTE SETTLEMENT CENTER
مركز تسوية منازعات المستثمرين

الأستاذ/ محمد خضير

الأستاذ محمد خضير هو المؤسس والشريك المدير لمكتب خضير وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية.

قبل تأسيس المكتب، شغل منصب المدير الإقليمي لقطاع أسواق رأس المال في الشرق الأوسط وأفريقيا لدى إحدى كبرى الشركات القانونية، كما تولى قيادة التوسع الإقليمي للشركة، وكان شريكاً ومديراً لاثنين من أكبر مكاتبها في المنطقة. كما ترأس إدارة أسواق المال والصفقات في الشرق الأوسط وأفريقيا.

يمتلك الأستاذ محمد خضير خبرة واسعة في **أسواق المال، الاستثمار، وتسوية المنازعات**، حيث شارك في عدد من القضايا التحكيمية المرتبطة بمنازعات صفقات أسواق رأس المال، بما في ذلك التداول بالهامش وتسعير المحافظ الاستثمارية، كما شارك في جهود الوساطة لتسوية منازعات تتعلق بالأسهم.

كما شغل سابقاً منصب المدير الإقليمي لقطاع أسواق رأس المال في الشرق الأوسط لدى مكتب التميمي ومشاركوه، وترأس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، حيث قاد عدداً كبيراً من الإصلاحات والمشروعات في مجالات الاستثمار المباشر وغير المباشر، وتشريعات الشركات، المؤسسات المالية، الضرائب، والمشروعات الحكومية، إضافة إلى إدارة الاستثمارات العائلية وتسوية المنازعات.

شارك في تقديم استشارات قانونية لمشروعات كبرى في مجالات السكك الحديدية، الاتصالات، والمعاملات العابرة للحدود في مصر وعدة دول عربية، كما شارك في تقديم العديد من المهام الاستشارية في مجالات الاستثمار والتمويل والتطوير المؤسسي.

وفي مجال التسوية وفض المنازعات، يتمتع بخبرة عملية في **التحكيم والوساطة وتسوية المنازعات الاستثمارية والتجارية**، وقد شارك في قضايا متعددة أمام مؤسسات دولية وإقليمية، كما تم إدراج اسمه ضمن تصنيفات دولية مرموقة مثل IFLR1000 و Legal 500 وChambers وALB في مجالات الدمج والاستحواذ وأسواق المال والاستثمار.

وخلال فترة قيادته للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، حصل على تكريم لجهوده في الإصلاح الإداري وتطوير مناخ الاستثمار.

الأستاذ محمد خضير مقيد للترافع أمام محكمة النقض المصرية، وهو أيضاً عضو بالمجمع الملكي البريطاني للمحكمين المعتمدين. حصل على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة ليدن بهولندا، ولديه عدد من الدراسات والبرامج التنفيذية في مجالات القيادة والإدارة والاستثمار.

ويجمع الأستاذ محمد خضير بين الخبرة التنفيذية والعملية في مجالات الاستثمار وأسواق المال، مع خبرة متميزة في **التحكيم والوساطة وتسوية المنازعات الاقتصادية والاستثمارية**.

الأستاذ الدكتور/ ياسين الشاذلي

الأستاذ الدكتور ياسين الشاذلي حاصل على درجة الدكتوراه في القانون التجاري من كلية الحقوق - جامعة جان مولان ليون ٣ الفرنسة، وهو أيضاً حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعتي عين شمس وليون ٢ بفرنسا ودرجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة ليون ٣ بفرنسا، بالإضافة إلى دبلوم القانون المقارن (القانون الامريكي- القانون الإنجليزي) من جامعة ليون ٣ و ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس وهو خريج مدارس سان جورج للغات.

الدكتور الشاذلي هو أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة عين شمس وله خبرات اكاديمية طويلة بعدد من الجامعة العربية والأجنبية، وبالأخص الجامعة الأمريكية بالقاهرة (كلية إدارة الأعمال)، جامعة قطر، جامعة السلطان قابوس، جامعة ليون الفرنسية، جامعة بوردو بفرنسا، جامعة النيل الدولية، جامعة اسلسكا- مصر، كلية النقل الدولي واللوجستيات بالأكاديمية العربية لتكنولوجيا العلوم والنقل البحري، معهد الخدمات المالية.الاكاديمية الأولمبية القطرية، الاكاديمية الأولمبية العمانية.

علي الصعيد المهني، **الأستاذ الدكتور الشاذلي محامي بمحكمة النقض المصرية والإدارية العليا والدستورية**، هو الشريك المؤسس لمكتب الفيشاوي والشاذلي للمحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم، وله خبرة مهنية في مجال صياغة التشريعات واللوائح والسياسيات والعقود بمختلف أنواعها، وبالأخص عقود التجارة الدولية وعقود الشركات والوكالات التجارية واتفاقيات التسوية وصفقات الدمج والاستحواذ. كما اختير الدكتور الشاذلي كمُحكم في عدد من الدعاوي التحكيمية الوطنية والدولية، وهو عضو مركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI)، ومحكم معتمد لدي مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA)، ومركز دبي للتحكيم الدولي(DIAC)، مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم (QICCA)، وقدم شهادة كخبير محلف Expert Witness في العديد من المنازعات أمام غرفة التجارية الدولية بباريس (ICC) ومحكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA)، كما رشح كخبير أمام مركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التابع للبنك الدولي (ICSID).

كما انتدب الدكتور الشاذلي للعمل **كمستشار قانوني لرئيس الهيئة العامة للرقابة المالية (مصر)** وكخبير قانوني بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (مصر). وأيضاً عمل كخبير قانوني للمشروعات الدولية الممنوحة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وشارك كخبير في صياغة عدد من التشريعات التجارية بالدول الخليجية. كما أنه محاضر معتمد لدي مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومركز المدربين المصريين (EIOD). ولقد بدء الدكتور الشاذلي حياته المهنية في سلك القضاء، حيث قد عُين عضو بهيئة المفوضين بالمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة المصري، كما عُين معاون بالنيابة العامة المصرية.

وفيما يتعلق بالبحث العلمي، فلقد نشر الأستاذ الدكتور الشاذلي أكثر من خمسين بحث مُحكم منشور بلغات مختلفة (العربية - الإنجليزية – الفرنسية) في الدوريات المحلية والدولية، وبالأخص في مجال قانون الشركات، قانون الاستثمار، قانون الرياضة، التحكيم التجاري، قانون سوق